أنباء لبنانية

«صفقة القرن» تشغل المسؤولين بالتوطين

لبنان: البيان الوزاري لحكومة دياب غداً والحراك يثور «إبداعياً» اليوم رفضاً لملاحقة الناشطين

بيروت ـ عمر حبنجر

متظاهر يحمل لافتة تطالب بـ «رحلة عالصين لجميع السياسيين على حسابي» خلال مسيرة للحراك الشعبي أمس (محمود الطويل)

الانشغالات اللبنانية، السياسية والمالية على اهميتها وإلحاحها، لم تحل دون اقتحام «صفقة القرن» الأميركية ـ الإسرائيلية، لعصب الاهتمامات اللبنانية منذ اعلانها في واشنطن، وقد حمل وزير الخارجية ناصيف حتي موقف لبنان الى مجلس الجامعة الذي انعقد بصورة طارئة امس.

وتقول مصادر متابعة لـ«الأنباء» ان ثمة من راهن على تغاضي لبنان عن اتخاذ موقف، إلا من زاوية ما تعنيه من توطين للفلسطينيين اللاجئين حيث هم قياساً على كون 12 وزيراً، ومنهم الرئيس حسان دياب يحملون الجنسية الاميركية كما تقول قناة «الجديد» وبينهم الوزير المسمى من حزب الله، وقد عبر الوزير حتي عن موقف لبنان المتناغم مع البيت العربي.

المصادر أوضحت ان الصفقة تطرح تسهيل نوع من الإقامة الدائمة للاجئين الفلسطينيين في لبنان، على الصعيد المعيشي، من دون التطرق الى منحهم الجنسية علما أن الكثير من هؤلاء قد حصلوا على الجنسية اللبنانية خصوصا الميسورين منهم او المحظوظين.

كما تضمنت وفق المصادر عينها، الوعد بحل ملائم لمسألة النازحين السوريين، لكن بعد معالجة اوضاع الفلسطينيين اولا. وفي حين تجنبت القوى السياسية التطرق للصفقة، قال الرئيس السابق امين الجميل لإذاعة صوت لبنان ان هذه الصفقة غير قانونية وباطلة وغير مجدية.

في هذه الأثناء، ترأس الرئيس دياب الاجتماع الثامن للجنة البيان الوزاري نهار امس، والذي يفترض ان يكون الاخير ليجري اقراره في جلسة لاحقة لمجلس الوزراء غدا الاثنين.

واستهل بالشق المتعلق ببند المقاومة الذي قد يكون على غرار ما كان عليه في البيان الوزاري للحكومة السابقة، ام بصياغة جديدة تراعي ذات المضمون.

ويسعى الرئيس دياب الى اقناع القوى السياسية بجعل الأولوية في البيان لمعالجة الوضع المالي والاقتصادي، وهذا ما ايده رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط عبر تغريدة تويترية، امل فيها ان يشمل البيان الوزاري المطالب المعيشية للمواطن والتي تزداد يوما بعد يوم وأن يحدد بوضوح كيفية اصلاح قطاع الكهرباء، حيث يسود اعتقاد ان سفن الكهرباء التركية باتت ملكا لكهرباء لبنان.

وفي نهاية الاجتماع قال وزير المال غازي وزني ان البيان الوزاري سيكون جاهزا يوم غد الاثنين.

وأشار الى تلقي الحكومة تعميم مصرف لبنان حول تنظيم العلاقة بين المصارف وعملائها و«نقوم بدراسته وسنبتّ بالأمر خلال أيام».

بدوره، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة اكد ان هذا التعميم سلم الى رئيس الحكومة ووزير المال منذ عشرة ايام، وقال سلامة لقناة «ال.بي.سي» اذا وافقنا عليه سيصدر بالطريقة المعتادة ولن يتضمن تدابير استثنائية، وأن الأعمال ستتواصل في المصارف كالمعتاد. وتحدثت مصادر مصرفية عن اتجاه لرفع السحوبات بالدولار للحساب الشخصي الى 50 ألف دولار في السنة. وبحدود ستة آلاف بالشهر للحوالات الخارجية اما السحب بالليرة فقد رفع الى حدود 25 مليون ليرة بالشهر.

وكان حسان دياب أكد أمام زواره أنه لن يترشح للانتخابات النيابية وهو لا يريد ان يصبح زعيما سياسيا، كما ان هذا ينطبق على اعضاء حكومته، وقال أمام زواره، ان المطلوب من الوزراء التفرغ لإدارة وزاراتهم والوقوف عند مطالب المواطنين، وانه سيعمل جاهدا على تطبيق سياسة النأي بالنفس، مشيرا الى انه سيلتقي السفير السعودي في بيروت، بعدما التقى سفير قطر. وعن سبب نقل اقامته الى السراي الكبير، قال دياب: الأسباب امنية، وللاستفادة من الوقت، مشددا على ضرورة تنفيذ رزمة من الاصلاحات في اكثر من إدارة ووزارة، وقال انه اجتمع بالهيئات الاقتصادية وكل القطاعات المالية، لادخال حصيلة رؤاها في البيان الوزاري.

في هذه الأثناء وفي اليوم الثامن بعد المائة لانطلاق الانتفاضة، بدا الحراك الثوري عاجزا بين الحملة الأمنية والقضائية ضد الناشطين وبين تراجع احزاب المعارضة، نسبيا. وفي حين كان «الثوار» السلميون ينتظرون على ضفة النهر مرور مواكب الفاسدين الى السجون، إذا بهم يجدون ناشطيهم وحدهم في هذا المسار، الذي يعيد إلى الذاكرة مرحلة مضت. وزير الداخلية محمد فهمي سئل عما يجري على هذا الصعيد، فأجاب: ليس هدفي اخماد الحراك، بل حماية المواطنين والمتظاهرين.

لكن توقيت الاستدعاءات التي شملت حتى امس 12 ناشطا من مختلف المناطق، يوحي بأن المعنيين يريدون تهيئة الاجواء الشعبية والشارعية، بضمان جعل الطريق إلى مجلس النواب، إبان جلسة الثقة القريبة، سالكة وآمنة، وبعيدة عن أي مواجهات او صدامات، على غرار ما حصل خلال جلسة التصويت على الموازنة.

وتوقعت مصادر الحراك، ان الاسلوب القمعي المتبع سيعيد تحريك الشارع بزخم اكبر، على غرار الحاصل في ايران والعراق وسورية بهدف اغراق هذه البلدان في «الفوضى البناءة» الشهيرة.

وفي سياق المواجهة تشهد ساحة الشهداء في بيروت اليوم الأحد، «يوم الإبداع اللبناني» بمشاركة عشرات الفنانين والرسامين، مصحوبا باقفال الطرق الدولية من وإلى بيروت وطرابلس، وصيدا كتجربة اختبارية ليوم الثقة بالحكومة في مجلس النواب المرتقبة الاسبوع المقبل، حيث ستتحول منطقة وسط بيروت ومبنى مجلس النواب، الى حلبة مصارعة بين الحراك والسلطة.

النائب «الديموقراطي» بلال عبدالله لـ «الأنباء»: لن نمنح الحكومة الثقة

بيروت ـ اتحاد درويش

أعلن عضو اللقاء الديموقراطي النائب بلال عبدالله أن نواب اللقاء لن يمنحوا حكومة الرئيس حسان دياب الجديدة الثقة وهم سيكونون في موقع المعارضة البناءة والمسؤولة، مؤكداً أن لا رهان كبيرا على الحكومة لكن لا يمنع ذلك من إعطائها الفرصة للحكم على أدائها، مشيرا الى ان ملفات كبيرة تنتظرها وعليها أولا اتخاذ إجراءات سريعة للجم التدهور الحاصل على مختلف الأصعدة.

وقال عبدالله في تصريح لـ «الأنباء» ان نواب اللقاء شاركوا في جلسة إقرار الموازنة وأمنوا بالتالي النصاب مع نواب آخرين انطلاقا من مشاركتهم في نقاش الموازنة وتعديلها والتي هي تقشفية الى حد كبير، لافتا الى انه لا علاقة للموازنة بالكباش السياسي وأن الجلسة كانت دستورية ولا تحتاج الى اجتهاد مع احترامنا لوجهة النظر الأخرى في هذا الموضوع، مشددا على أنه كان لابد من إقرار الموازنة لأنه لا يجوز الصرف على القاعدة الاثني عشرية، لافتا الى ان موازنة 2020 تلحظ تخفيضا كبيرا في النفقات، معتبرا أنه ولا مرة إلا وكانت أرقام الواردات تقريبية، ورأى ان إعلان الرئيس حسان دياب خلال الجلسة تبني حكومته للموازنة موقفا صحيحا لأن لا وقت لديه لسحبها ومراجعتها من جديد في وقت المطلوب فيه المعالجات السريعة للخروج من الأزمة.

وردا على سؤال حول إعادة إحياء تحالفات سياسية جديدة رأى عبدالله أن الحلف الأساسي بات مع الناس الموجوعة التي خرجت الى الشارع، مؤكدا انه لا يوجد توجه من قبلنا الى إعادة إحياء انقسامات عمودية مثل 8 و14 آذار ذلك أن لبنان لم يعد يحتمل ذلك وليس بحاجة له، لافتا الى أننا سوف نتقاطع في الكثير في السياسة لكن لا يمنع من التنسيق مع تيار المستقبل والكتائب والقوات اللبنانية كما أننا على تنسيق مع كتلة الرئيس نبيه بري وعلى تواصل مع التيار الوطني الحر ومع حزب الله.

وأوضح عبدالله ردا على سؤال أن الموقف الأخير لرئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط تجاه العهد ناجم عن المكابرة والنهج الذي يتم فيه التعاطي مع شؤون البلاد وكأن لا انتفاضة حاصلة في حين لا زلنا نلمس ذات الروحية في التعاطي مع الملفات، مؤكدا ان الانتفاضة الشعبية حققت الكثير بأنها حشرت القوى السياسية بأن تأتي بأشخاص اختصاصيين الى الحكومة وإن كانت القوى السياسية قد سمّتهم لكن هذا يعتبر إنجازا للانتفاضة، ورأى ان ملفات الفساد التي فتحت على مصراعيها في الإدارات والمؤسسات هذا أيضا يسجل للانتفاضة وهذا يعني أن هناك لاعبا أساسيا اسمه الشارع أصبح معنا وقد فرض تغييرا في الأداء وفي المعطى وفي المشهد السياسي الذي حصل وبكل تأكيد.

وهبة قاطيشا لـ «الأنباء»: حضور نواب «الجمهورية القوية» جلسة الثقة قيد الدرس

بيروت ـ زينة طبارة

رأى عضو تكتل الجمهورية القوية العميد الركن المتقاعد النائب وهبة قاطيشا أن الثقة بالحكومة لا تكون منة من أحد ولا هي امتياز يُمنح بمرسوم، إنما الثقة بالحكومات أيا يكن شكلها ومضمونها ورئيسها، تُمنح من الشعب عبر ممثليه في مجلس النواب لتعود الى الشعب بالثمار المرجوة والصيد الثمين، فعن أي ثقة يتكلمون وحكومة الرئيس دياب تناضل لقمع الثورة وإسكات الشارع وهمها الوحيد هو فقط إرضاء صانعيها بهدف العبور الى السراي الكبير ولو على حساب الدستور والمطالب المحقة للناس.

وعليه أكد قاطيشا في تصريح لـ «الأنباء» أن نواب الجمهورية القوية لن يمنحوا الثقة لحكومة دياب التي أقل ما يقال فيها إنها امتداد للحكومات السابقة، وكناية عن محاصصة مقنعة بوجوه وشخصيات تدعي الاستقلالية عن الأحزاب والتيارات السياسية، بدليل تبنيها موازنة ليست لها ولا هي مسؤولة عن أرقامها وذلك بتوجيه مباشر من الطباخين وبشكل مخالف للدستور وللنظام الداخلي لمجلس النواب، وهو ما يؤكد دون أدنى شك أن صياغة البيان الوزاري معدة سلفا من قبل الطباخين وما على حكومة دياب سوى تلاوتها.

واستطرادا أشار قاطيشا إلى أن حضور تكتل الجمهورية القوية جلسة الثقة من عدمه مازال قيد الدرس والمناقشة، لكن أيا يكن القرار فإن التكتل رفع وسيرفع الصوت عاليا «لا ثقة بهذه الحكومة الحزبية والحركية والتيارية والمقنعة»، حكومة عنوانها الفشل ومصيرها السقوط المدوي، خصوصا أنها حسمت قرارها بخنق الثورة لإسكات صوت الحق في الشارع، مستنسخة لهذه الغاية نظام القمع لكم الأفواه وما التوقيفات التعسفية بحق الناشطين سوى خير شاهد ودليل، مؤكدا أن ما لم يتنبه اليه ثلاثي الحكم هو مع كل توقيف لناشط في الثورة مسمار جديد يُدق في نعش الحكومة ويعجّل في دفنها. وعلى صعيد مختلف وردا على سؤال، لفت قاطيشا الى أن تصرفات الرئيس الحريري غير مفهومة لجهة تأمين نصاب جلسة إقرار الموازنة والتصويت ضدها بحجة عدم دستورية الجلسة، علما أنه هو من وضع هذه الموازنة وناضل لإقرارها قبيل قراره بالاستقالة.

أنباء سورية

المعارضة تشنّ هجوماً مضاداً شرقي حلب والجيش السوري يحاصر نقطة مراقبة تركية بخان شيخون

عواصم ـ وكالات: نقلت وكالة رويترز عن مصادر في المعارضة السورية والمرصد السوري لحقوق الإنسان أن مقاتلين من المعارضة تدعمهم تركيا فتحوا جبهة جديدة ضد قوات الحكومة في شمال شرقي حلب أمس لتخفيف الضغط على ما يبدو عن جبهات ريف إدلب المجاورة وريف حلب الغربي حيث يحقق الجيش السوري تقدما منذ أيام مدعوما بالميليشيات الإيرانية وغطاء جوي روسي مكثف. وتركز الهجوم على منطقة قريبة من مدينة الباب التي تسيطر عليها تركيا وقوات المعارضة السورية المتحالفة معها منذ 2017. ولم يرد أي ذكر عن أي هجوم جديد في وسائل الإعلام السورية الرسمية. وقالت مصادر في المعارضة المسلحة إن القوات التركية لم تشارك في الهجوم.

ونقلت رويترز عن مصادر المعارضة أن مقاتليها استولوا على ثلاث قرى حتى الآن، فيما وصف المرصد السوري الذي يراقب الحرب الهجوم بأنه عنيف و«تنفذه الفصائل الموالية لأنقرة». وأعلنت فصائل معارضة سورية مسلحة استعادة السيطرة على منطقة حلب الجنوبية والغربية وسط معارك هي الأعنف على أطراف المدينة.

وقال قائد عسكري في الجبهة الوطنية للتحرير التابعة للجيش السوري الحر لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ): «استعادت فصائل المعارضة السورية المسلحة السيطرة الكاملة على محاور جمعية الصحافيين غرب مدينة حلب، بالإضافة إلى مقتل وجرح أكثر من 60 عنصرا من القوات الحكومية السورية والإيرانية». وأكد القائد العسكري «بعد تفجير أحد مقاتلي المعارضة عربة مفخخة استهدفت رتلا للقوات الحكومية على أطراف جمعية الصحافيين انهارت جميع صفوفهم». وتابع «جرى تدمير 4 دبابات وعربتي نقل جنود للقوات الايرانية والسورية جراء العملية الانتحارية والصواريخ المضادة للدروع».

سراقب اصبحت مدينة اشباح مع تقدم قوات الحكومة السورية وسعيها للسيطرة عليها (ا.ف.ب)

وكشف القائد العسكري أن «الجبهة الوطنية للتحرير وجهت نداء عبر وسائل التواصل الاجتماعي الى أهالي مدينة حلب بإخلاء المدينة ومغادرتها خلال الأيام المقبلة لأن فصائل المعارضة تعد لعمل كبير ضد القوات الحكومية السورية في المدينة».

ويأتي ذلك بعد ساعات من تهديد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بـ«استخدام القوة العسكرية لإرساء الاستقرار في سورية»، ردا على دعم روسيا لهجوم القوات السورية على منطقة خفض التصعيد.

هذا وكشفت تقارير إعلامية أن أنقرة أقامت نقطة مراقبة ثالثة لها بالقرب من مدينة سراقب التي يسعى الجيش السوري للسيطرة عليها في ريف محافظة إدلب.

وذكر موقع «ديلي صباح» التركي نقلا عن مصادر سورية محلية، أن الجيش التركي وضع نقطة مراقبة جديدة في محيط مدينة سراقب.

وحسب المصادر، فإن النقطة العسكرية الجديدة تعد الثالثة من نوعها في محيط سراقب التي ينشئها الجيش التركي في مسعى لمنع تقدم القوات السورية في المنطقة، في ضوء زحفها المستمر مع حلفائها على شرقي إدلب.

ومن جهتها، قالت وكالة سبوتنيك الروسية إن وحدات الجيش العربي واصلت تقدمها بمحاذاة مقطع خان شيخون ـ معرة النعمان من الطريق الدولي (حلب ـ دمشق/M5)، لتسيطر أمس على بلدتي أرمانيا ومعر حطاط بريف إدلب الجنوبي الشرقي.

وأكدت أن وحدات الجيش استكملت طوقها على مقر النقطة التركية في معر حطاط الواقعة على الطريق الدولي «M5» شمال مدينة خان شيخون، مؤكدة عدم توافر معلومات دقيقة عن وجود جنود أتراك في النقطة، أو عن انسحابهم منها في وقت سابق.

القضاء الفرنسي يوجّه تهم ارتكاب جرائم حرب لقيادي في «جيش الإسلام»

باريس ـ أ.ف.ب: وجه القضاء الفرنسي تهم ارتكاب جرائم حرب وتعذيب لقيادي سابق في جماعة «جيش الإسلام» السورية المسلحة التي يشتبه بأنها متورطة في اختفاء الناشطة المعروفة رزان زيتونة في 2013.

وذكر مصدر قضائي لوكالة فرانس برس أن الناطق السابق باسم الجماعة أوقف الأربعاء الماضي في فرنسا. ومثل أمس الأول أمام قاضي التحقيق في باريس الذي وجه إليه تهم التعذيب وارتكاب جرائم حرب والتواطؤ في حالات اختفاء قسري.

المتحدث السابق باسم جيش الاسلام

والرجل من مواليد عام 1988 يقيم في فرنسا بتأشيرة طالب في إطار برنامج «إيراسموس» المخصص للطلاب وتم توقيفه في مدينة مرسيليا.

وذكرت المنظمات غير الحكومية الثلاث «الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان» و«المركز السوري للإعلام وحرية التعبير» و«رابطة حقوق الإنسان»، في بيان مشترك أن الرجل الموقوف اختار لنفسه الاسم الحركي إسلام علوش، لكن اسمه الحقيقي هو مجدي مصطفى نعمة.

وأوضح البيان أن نعمة هو «أحد قياديي جيش الإسلام» الجماعة التي «بلغ عدد مقاتليها أكثر من عشرين ألفا وسيطرت على مناطق شاسعة من ريف دمشق وبشكل رئيسي في الغوطة الشرقية التي فقدت السيطرة عليها في ابريل 2018.

وأكدت المنظمات الثلاث ارتياحها لأن توجيه الاتهام «يفتح الطريق لأول تحقيق قضائي يتناول الجرائم التي ارتكبتها الجماعة المسلحة».

وأوضحت أن اسلام علوش كان نقيبا في الجيش السوري قبل أن يعلن انشقاقه وينضم إلى «جيش الإسلام» حيث كان مقربا من زعيمه زهران علوش.

ويشتبه في أن «جيش الاسلام» قام بخطف المحامية والصحافية السورية رزان زيتونة وزوجها وائل حمادة واثنين من شركائهما هما سميرة خليل وناظم الحمادي، في التاسع من ديسمبر 2013.

وكانت رزان زيتونة واحدة من شخصيات الانتفاضة الشعبية على نظام الرئيس السوري بشار الأسد في مارس 2011. ومنحت في ذلك العام جائزة ساخاروف لحقوق الإنسان مع ناشطين آخرين في «الربيع العربي».

وبعد ذلك انتقدت زيتونة انتهاكات حقوق الإنسان من قبل كل أطراف النزاع.

ولم تتبن أي جهة خطف هؤلاء الناشطين ولم ترشح أي معلومات عن مكان تواجدهم أو مصيرهم، فيما اتهم حقوقيون وأفراد من عائلاتهم جيش الإسلام بخطفهم، الأمر الذي نفاه الأخير.

ومنذ خطفهم، سرت شائعات متضاربة عن مقتلهم أو نقلهم إلى أماكن أخرى أو حتى تسليمهم للحكومة السورية في إطار اتفاق مقايضة مع معتقلين من الفصائل.

وكان سبعة من أفراد عائلة زيتونة والمنظمات غير الحكومية الثلاث تقدموا في يونيو الماضي بشكوى لدى قسم الجرائم ضد الإنسانية في النيابة الوطنية لمكافحة الإرهاب في فرنسا بشأن «أعمال تعذيب» و«حالات اختفاء قسري» و«جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب» بين 2012 ابريل 2018.

وبعد ثلاث سنوات من البحث المضني، تمكنوا من إبلاغ السلطات الفرنسية في يناير بوجود الناطق السابق للجماعة في جنوب فرنسا.